كلمة ونص

يونس خلف

العمل الشعبي الغائب!

في ظل الظروف الصعبة والإمكانات الضعيفة يبدو السؤال مشروعاً: ما أفضل آلية عمل لتحقيق ما هو ممكن من الخدمات؟

والسؤال الآخر كيف يمكن أن نحدد بوضوح الحاجة الفعلية للخدمات الملحة والعمل على تنفيذها.

اليوم ثمة جهود لاستنهاض الدور المأمول من الإدارة المحلية التي حققت نقلة نوعية في بلادنا عندما جعلت الجماهير صاحبة القرار الفعلي في تطوير أمورها المحلية والتي اكتسبت أهميتها من الصيغة المميزة فيها وهي التعبير عن الديمقراطية في الشكل والمضمون. وأتاحت المجال أمام الجماهير لتكون صاحبة القرار في تطوير شؤونها المحلية وتكتسب المجالس المحلية أهمية كبرى في حياة الناس لأنه في هذه المجالس تتم مناقشة الخطط والبرامج وترفع الاقتراحات وفق الاحتياجات المحلية في مجالات الصحة والثقافة والتعليم والتموين والنقل والمواصلات والمياه والري لأن القرارات التي ترسم الخطط وتقر المشاريع هي قرارات محلية تراعي ظروف كل منطقة وقرية. ولذلك فإن نظرة عامة إلى المرحلة التي مضت تقدم مؤشرات مهمة حول فاعلية المشاركة الشعبية والنجاح الذي حققته الإدارة المحلية من خلال المشاريع الخدمية الواسعة في كل مكان.

وإذا كان قانون الإدارة المحلية قد أوكل إلى الوحدات الإدارية تولي شؤونها بنفسها فكونت بذلك مبدأ الديمقراطية الشعبية فإنه اعتمد مبدأ آخر يتواءم مع الأول ولا ينفصل عنه هو مبدأ المركزية الديمقراطية الذي ينظر إلى السلطات المختلفة على أنها ممثلة لإرادة الشعب متكاملة تكامل هذه الإرادة، فضلاً عن ضمانة وحدة الدولة وتبعاً لذلك فإن الإدارة في السلطات المركزية والإدارات في الوحدات الإدارية ليس لها مصالح متناقضة مادامت هذه الجهات كلها تستوحي مصلحة مجموعة الشعب.

ولأن ظروف العمل تختلف اليوم نتيجة تداعيات الحرب والحصار وتدمير البنى التحتية فإن النجاح الحقيقي في إدارة الشأن المحلي يعتمد على المبادرة التي تعتبر شكلاً من أشكال الشعور بالمسؤولية والأداء الأمثل لما هو متاح من إمكانات.

البرمجة علم يستند إلى قوانين تحدد العلاقات الرياضية بين الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة وبرمجتها وفق جداول زمنية. وهنا نأخذ مثالاً من تجارب سابقة كانت ناجحة منها العمل الطوعي الذي أصبح في فترة تقليداً من تقاليد العمل لدى مؤسسات الدولة والمواطنين معاً. وقد تم تنفيذ مشاريع مهمة بالعمل الشعبي والطوعي.

قد تبدو الأعمال التي يمكن القيام بها من المجتمع المحلي ليست كبيرة لكنها تجسد رسالة بأن تلبية متطلبات الناس مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المحلي وأيضاً ترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية وألا نقلل من شأن الدور المطلوب منا جميعاً في مواجهة الصعاب والتغلب عليها، ولعل في ذلك نقطة القوة التي يجب العمل عليها في الإدارة المحلية وتفعيلها لأنها تؤدي إلى عمل حقيقي منتج وليس مجرد الحوار الذي ننشغل به أحياناً ولا يتجاوز الأفكار النظرية.

اتفاق على تبادل زيارات وفود رجال الأعمال

دراسة مقايضة زيت الزيتون ورب البندورة بالأرز ومشتقات الحليب مع باكستان

مدير في «الزراعة»: إقامة المعارض وتبادل أنظمة الحجر الصحي

هناء غانم

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا على أهمية العلاقات القائمة بين سورية وباكستان وضرورة الارتقاء بها في كل المجالات وخاصة الاقتصادية والزراعية بالتحديد كونهما بلدين زراعيين ويتميزان بمنتجاتهما المتنوعة.

جاء ذلك خلال لقائه أمس السفير المفوض لجمهورية باكستان الإسلامية بدمشق شاهد أختر واستعراضهما علاقات التعاون في المجال الزراعي والاتفاقيات الموقعة وسبل تفعليها وتطوير تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين.

ولفت الوزير قطنا إلى الاتفاقية العلمية والفنية الموقعة بين الجانبين وأهمية تحديثها بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية والقادمة ووضع برامج تنفيذية لها تخدم مصلحة البلدين وتسهم في تعزيز التبادل العلمي والبحثي والتجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة د. إياد محمد أن اللقاء مع السفير الباكستاني تناول العديد من الأمور المهمة التي تسهم في تعزيز العلاقات السورية الباكستانية مع التأكيد على تفعيل ومتابعة صيغ التعاون القائمة بين البلدين والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين على الصعد كافة. مؤكداً على أهمية تفعيل اتفاقية التعاون الزراعي والتركيز على إقامة المعارض وتبادل أنظمة الحجر الصحي والنباتي والبيطري مع الإشارة إلى أهمية الدور الرئيسي لقطاع الأعمال لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين وتم الاتفاق على تبادل زيارات وفود رجال الأعمال وتطوير الاستثمارات بين البلدين، وتقييم عناصر القوة بينهما حتى يكمل كل طرف الطرف الآخر لتعزيز العلاقات الثنائية.

وأضاف محمد: إن المباحثات تناولت إمكانية تبادل المنتجات الزراعية والغذائية حيث أشار الوفد الباكستاني إلى أهمية وجودة المنتج السوري معرباً عن إمكانية استيراد زيت الزيتون ورب البندورة من سورية وفي الوقت ذاته يمكن لسورية استيراد الرز والحليب ومشتقاته وغيرها من المواد والمنتجات النباتية التي سيتم الاتفاق عليها خلال الأسبوع القادم مع الإشارة إلى أهمية اعتماد مبدأ المقايضة في تبادل المنتجات، وفق احتياجات كلا البلدين، والتعاون في تأمين المواد المطلوبة.

المستلزمات المدرسية عبء ثقيل على معظم الأسر الحموية

مواطنون: الأسعار لا تحتمل.. باعة: الأسعار ارتفعت ضعفين عن العام الماضي

حماة- محمد أحمد خبازي

بات تأمين المستلزمات المدرسية من قرطاسية وحقائب وألبسة وأحذية للعام الدراسي الحالي، عبئاً ثقيلاً على معظم الأسر بحماة، التي يطحنها الغلاء الفاحش بين فكيه!.

وبيّنَ العديد من المواطنين أن الأسعار في هذا الموسم المدرسي لا تحتمل، لكن لا بد لهم من شراء دفاتر وأقلام وألبسة لأبنائهم استعداداً للعودة للمدرسة، مكرهين لا أبطالاً!.

وأوضح باسل (أب لولدين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي) أنه اشترى لولديه ١٠ دفاتر كل دفتر ١٠٠ ورقة، بنحو ١٠٥ آلاف ليرة، وحقيبتين سعر الواحدة ٦٥ ألف ليرة. وقد أمّن قيمة ما اشتراه ديناً من شقيقه الذي يعمل موزع غاز.

وذكرت لبنى (موظفة وأم لثلاثة أولاد) أنها اشترت لابنتها التي نجحت للصف الحادي عشر، بنطالاً بنحو ٩٠ ألف ليرة وقميصاً بنحو ٧٨ ألف ليرة وحذاء بنحو ١٥٠ ألف ليرة. وأوضحت أنها دوّرت ألبسة العام الماضي الخاصة بابنها الكبير الذي نجح للصف التاسع لشقيقه الأصغر وهو بالصف السابع، لتوفر ما يمكن توفيره.

وكشف باعة لـ«الوطن» أن أسعار القرطاسية والمستلزمات المدرسية الأخرى ارتفعت ٢٠٠ بالمئة عن العام الماضي.

وذكر سعيد (بائع في السوق الطويل الشعبي بحماة)، أن الإقبال جيد على الألبسة المدرسية. وأوضح أن الأسعار حسب النوعية والجودة وتبدأ من ٥٠ ألف ليرة للبنطال وحتى ١٥٠ ألفاً، ومن ٣٥ ألف ليرة للقميص إلى ١٢٠ ألفاً. أما سعر الصدرية للمرحلة الابتدائية الأولى فيبدأ من ٢٥ ألف ليرة ليصل إلى ٦٥ ألف ليرة للصف السادس، والبنطال من ٤٥ ألف ليرة إلى ٨٥ ألف ليرة.

ولفت إلى أن السعر حسب النوعية والجودة، فالمواد المصنوعة من «البولستير» غير المواد المصنوعة من الجينز أو القطن. وأشار إلى أن معظم المواد المطروحة في السوق من إنتاج مشاغل وورشات حماة، ومن محافظات حلب ودمشق وريفها. وأن الأسعار في هذا العام أغلى من سابقه بضعفين بسبب ارتفاع تكلفة التصنيع وأجور النقل.

من جانبه، بيّنَ مدير فرع السورية للتجارة بحماة السموءل مخلوف لـ«الوطن»، أن السورية للتجارة وانطلاقاً من دورها بالتدخل الإيجابي لتأمين المستلزمات المدرسية والقرطاسية، أقامت منذ عدة أيام مهرجاناً لهذا الغرض في حماة ومصياف والسقيلبية، ويشهد إقبالاً ممتازاً من المواطنين الذين وجدوا فيه ما يحتاجه أبناؤهم التلاميذ والطلاب للعام الدراسي من مستلزمات وقرطاسية تتسم بالجودة والسعر المنافس لمثيله بالأسواق المحلية.

وأوضح مخلوف أن فرع المؤسسة طرح كذلك تشكيلة متنوعة من القرطاسية والمستلزمات المدرسية في مدن المحافظة الأخرى مثل سلمية وسلحب ومحردة وفي شطحة بمنطقة الغاب أيضاً، لتمكين أهاليها من شراء ما يلزم أبناءهم من مواد جيدة النوعية وأرخص من السوق بنحو ١٥ بالمئة.

من جهته، بيّنَ رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية بحماة زياد عربو لـ«الوطن»، أن الجمعية توزع حالياً قرطاسية وأحذية مدرسية لنحو ٤٥٠٠ تلميذ وطالب من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، وذلك للأسر فاقدة المعيل والمسجلة لدى الجمعية مساهمة منها في تخفيف أعباء العام الدراسي عن الأسر الفقيرة.

تراجع كبير في مخزون مياه سدي تل حوش والباسل في طرطوس

محافظ طرطوس يبحث واقع مياه الشرب ويوجّه بحلول إسعافية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

عقد محافظ طرطوس فراس أحمد الحامد أمس اجتماعاً بحث خلاله مع المعنيين واقع المياه في محافظة طرطوس، بغية وضع الحلول المناسبة لتأمين المياه بالسرعة القصوى والكلية للتجمعات والقرى العطشى في المحافظة.

وذكرت المحافظة في بيان لها أن الحامد وبعد ان استمع من المعنيين إلى المعوقات والمقترحات للوصول إلى الحل الأمثل وتوفير المياه بشكل أفضل للإخوة المواطنين اكد على ضرورة تحسين واقع المياه كأولوية وبذل كافة الجهود للتقليل من معاناة الإخوة المواطنين مشيراً انها مسؤولية الجميع.

ووجّه المعنيين بتأمين المحروقات وكل مايلزم للمباشرة الفورية بتطبيق الحلول الإسعافية التي اقرت في الاجتماع بالتوازي مع متابعة تنفيذ خطة مشاريع الربط الكهربائي لمحطات ضخ المياه في المحافظة بخطوط معفاة من التقنين، وتأمين مستلزمات الصيانة المطلوبة لمجموعات التوليد والمضخات، واستبدال الخطوط المهترئة وإزالة التعديات الواقعة على الشبكة.

وفي سياق متصل تراجع مخزون سد الباسل إلى ٣٥ مليون متر مكعب ومخزون سد تل حوش إلى ثلاثة ملايين متر مكعب، وتلقت (الوطن) عدة شكاوى من مزارعي سهل عكار حول ري مزروعاتهم.

مدير الموارد المائية بطرطوس محمد محرز أكد وضع برنامج لخطة السقاية نتيجة وصول تخزين سد تل حوش وسد الشهيد الباسل لكميات حدية وخصوصاً سد تل حوش وتعميمها بعد اعتمادها من اللجنة الزراعية الفرعية بالمحافظة بما يتناسب والكمية المتبقية في السدين وبعد التنسيق مع المعنيين في مديرية الموارد المائية في محافظة حمص ومن أجل ضمان استكمال ري المواسم المزروعة حالياً مع إعطاء الأولوية للأشجار المثمرة. كما تمت التوصية بدعم القطاعات المستهدفة بالتقنين بالتيار الكهربائي والمازوت الزراعي من خلال الجهات المعنية.

أما فيما يخص الموازنة المائية فأوضح أن المديرية تقوم سنوياً بدراسة الموازنة المائية السنوية بالمحافظة وعلى مستوى حوض الساحل بالتنسيق مع الهيئة العامة في الوزارة والجهات المعنية في المحافظة ويتم تقييم الواقع المائي من خلال الكميات المستهلكة كافة الاحتياجات (الزراعية والصناعية وأغراض الشرب....) ووضع الخطط وفق الهطلات المطرية والكميات المخزنة في السدود ويتم تقييم واقع المياه الجوفية وفق ذلك.

وعن الإجراءات للحد من هدر المياه أكد محرز أن المديرية تقوم من خلال كوادرها الفنية بتعميم توجهات الوزارة في مجال الاستثمار الأمثل للموارد المائية السطحية والجوفية من خلال المقننات المائية المخصصة لكافة الأغراض والعمل على تشكيل جمعيات مستخدمي المياه التي تساهم في ترشيد استخدام المياه ودعم المستفيدين منها كما يتم التعاون مع فرع صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول للري الحديث من خلال منح الموافقات اللازمة لتركيب شبكات الري الحديث التي تساهم في التخفيف من هدر المياه والمحافظة على المياه.

وأشار إلى القيام بإعداد دراسة من قبل كوادرها لتحويل كافة قنوات الري الحكومية من قنوات مكشوفة إلى قنوات مطمورة تتيح استخدام بعض تقنيات الري الحديث وتقوم بإجراء الصيانات الدورية لشبكات الري الحكومية وتحسين معامل الاستثمار الأمر الذي يساهم في التخفيف من الهدر إضافة لتأهيل قنوات الري القديمة على الينابيع والأنهار من خلال تحويلها إلى قنوات مطمورة أو قنوات بيتونية الأمر الذي يساهم في التخفيف من الهدر وزيادة المساحات المروية وإمكانية تحويلها للري الحديث.

ولفت مدير الموارد إلى تشكيل جمعيات مستخدمي المياه على المصادر المائية كافة (آبار- أنهار- خزانات- ينابيع- شبكات الري الحكومية..) حيث بلغ عدد الجمعيات المشكلة حتى تاريخه /٢٠/ جمعية وقامت كوادر المديرية بوضع تصور لتشكيل ما يقرب من /١٥١/ جمعية جديدة على شبكات الري الحكومية وفقاً لطبيعة المنطقة والمصدر المائي الذي يخدمها ويتم العمل حالياً لتشكيل أربع منها موزعة على هذه المشاريع بعد استكمال الأوراق النبوتية اللازمة لذلك ويتم عقد اجتماعات دورية مع الإخوة المزارعين للتعريف بمزايا جمعيات مستخدمي المياه بغية تشجيع الإخوة المزارعين على المساهمة بتشكيل هذه الجمعيات.

وذكر محرز أن من أبرز هذه الصعوبات قدم شبكة الري الحكومية المحمولة وكثرة الأعطال وتداخلها مع المخططات التنظيمية في بعض المناطق وقدم الآليات الخدمية والهندسية عموماً وانخفاض مردودها مع الزمن.